الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٦١
الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أبيبي (الكونغو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٥٠ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي
مشروع القرار A/50/L.20

السيد سيتولا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شهد العالم توسعا سريعا في الديمقراطية النيابية في جميع أنحاء العالم على مدى السنوات القليلة الماضية. ولئن كانت هذه النزعة العالمية النطاق الى الديمقراطية تمثل تطورا يحظى بترحيب البرلمانيين أمثالنا، فإن أكبر التحديات التي تواجهنا اليوم هو كيفية إدامة هذه العملية الديمقراطية. وقد اقترن مجيء الديمقراطية بتوقعات متزايدة من الشعوب الذين هم قوام المجتمع الديمقراطي. غير أن المؤسسات والآليات والموارد والقدرات المتاحة لكثير من الدول تقصر بشكل خطير عن تلبية التطلعات الناشئة لشعوبها.

وباعتبار البرلمانيين ممثلين مباشرين للشعوب فإن دورهم لا يقتصر على التعبير عن هذه التطلعات وترجمتها وصياغة سياسات على هيئة قوانين تراعى فيها هذه الصعوبات العملية، بل يمتد أيضا ليشمل دفع الحكومات الى تنفيذها. وبعبارة أخرى فإن دورهم هو التمسك بالمثل العليا التي تغذي الديمقراطية وتديمها والعمل كحلقة وصل بين الدول والشعوب. وتلك في الواقع مهمة عسيرة. والاتصالات المستمرة مع الزملاء البرلمانيين ومع منظمات مثل الأمم المتحدة تساعد على تعميق الالتزام بالمثل العليا الديمقراطية وعلى فهم المشاكل التي تنطوي عليها على الصعيد العالمي.

والاتحاد البرلماني الدولي منظمة دولية تضم البرلمانات الوطنية. وتتيح التقاء البرلمانيين من ١٣٥ بلدا من بينها بلدي للاجتماع وتبادل المعلومات وتقاسم الخبرات فيما بينهم. وقد عكف الاتحاد البرلماني الدولي طوال هذه السنوات على الدعوة للديمقراطية وتعزيز وإنشاء المؤسسات الديمقراطية في البلدان التي لا تزال

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86670
9586670

الديمقراطيات النيابية بها في مهدها. ولا شك في أن إسهامه كان فريدا في نشر المعلومات عن أهمية الانتخابات الحرة والنزيهة ومشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحماية تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية. ولأن الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة كليهما يخدمان المثل العليا المتماثلة تماما في طابعها ومقاصدها؛ وبما أن أنشطتهما يعزز بعضها بعضا، فمن الضروري إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين هاتين المنظمتين وتعزيز هذا التعاون. وتقدر نيبال الجهود التي بذلتها هاتان المنظمتان حتى الآن لتوطيد الصلات وتوثيقها بغية الانطلاق بعملية توطيد الديمقراطيات الوليدة في كثير من بلدان العالم. ولذا ترحب نيبال بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.20 وتؤيده إذ يطلب الى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لإبرام اتفاق بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ينص على التشاور والتعاون بصورة منتظمة. ونحن نرى أن هذا التعاون يمهد الطريق للاضطلاع في جملة أمور ببرامج مشتركة ولتبادل المعلومات والوثائق. كما أنه ييسر مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في أجهزة الأمم المتحدة الأخرى وفي برامجها ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة بل وفي المؤتمرات الدولية التي ترعاها الأمم المتحدة.

ونحن في بلدي نيبال التي أمكن استعادة ديمقراطيتها بفضل تضحيات شعبها قد شغلنا بتعزيز العملية الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات عامة مرتين خلال السنوات الخمس الماضية. ووضعنا خططا وبرامج عديدة القصد المعلن منها هو دعم الديمقراطية في البلد. ونؤمن أن وجود إطار مؤسسي قوي يتصدى لقضايا التنمية أمر لا غنى عنه للديمقراطية، لأننا نرى أن الاقتصادات الضعيفة لا تنجح في إدامة الديمقراطية إلا بثمن فادح. وباعتبارنا من أقل البلدان غير الساحلية نموا فقد واجهنا عشرات التحديات فيما نبذله من جهود لتعزيز الديمقراطية. فبغير الديمقراطية لا يمكن تحقيق السلام والتنمية وبغير التنمية لا يمكن أن يدوم السلام والديمقراطية. فشاغلنا الأول والأخير لهذا السبب هو النضال من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية في إطار ديمقراطي وجهته حقوق الانسان. ونرى أنه لا يمكن تحقيق المثل الأعلى الديمقراطي وإدامته مع استمرار حياة ملايين الناس في ظل الفقر المطلق والجوع، وحيث لا يزال الوصول بسهولة الى الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والمأوى والبيئة النظيفة حلما بعيد المنال.

وتعتقد نيبال أن مهمة التمسك بالديمقراطية تتطلب أيضا تعزيز المؤسسات الديمقراطية والنهوض بالثقافات الديمقراطية. ومن بين العناصر الحيوية التي تشكل الديمقراطية إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، واستقلال القضاء، واحترام حقوق الانسان، وحرية الصحافة. وقد اعتادت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة القيام بأدوار حفازة في تطوير ونمو المؤسسات الديمقراطية. ولذلك، يمثل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي مسألة حاسمة في مساعدة البرلمانات الوطنية والبرلمانيين الوطنيين على توزيع جهودهم للتصدي بفعالية لمشاكل التنمية الاجتماعية الاقتصادية وبناء المؤسسات الديمقراطية. ونحن نسلم أيضا بأن للبرلمانات الوطنية والحكومات الوطنية ذاتها دورا رئيسيا في هذه المجالات. بيد أن مهمة مواجهة تحديات التحول الديمقراطي تكون أيسر لو نالت جهودها الرامية الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والى استئصال الفقر دعما بتعاون المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

السيد أويدرا أوغو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود وأنا أتحدث عن البند ١٥٠ من جدول أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي" أن أذكر أنه ليس من قبيل الصدفة أن يأتي الاتحاد البرلماني الدولي وهو مؤسسة فتية يرجع تاريخها الى ١٠٦ أعوام مضت، للقاء الأمم المتحدة وهي تحتفل بالذكرى الخمسين لإنشائها.

فقد أنشئ الاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٨٨٩، وهو يمثل حسب تعبير أميننا العام "رائدا وبشيرا". فقد كان أول محفل دائم للحوار بين ممثلي الدول الديمقراطية، وهو بلا شك أول مؤسسة اعتبرت الحتمية الديمقراطية كجزء من النظام القانوني الدولي.

ولماذا لم نعقد هذا اللقاء إلا الآن؟ الواقع أنه عبر السنين، اشترك البرلمانيون في أنشطة عدة داخل الأمم المتحدة، ولكن خارج جلسات الجمعية العامة.

ومع ذلك تكمن أهمية هذه المبادرة في طابعها الجديد ومضمونها. ولما كنت قد تناولت النقطة الأولى، أود أن أنتقل الى النقطة الأخرى.

تشترك بوركينا فاصو مع ١٣٤ بلدا آخر في عضوية الاتحاد البرلماني الدولي. وفي الاجتماع الأخير للاتحاد انتخب رئيس الجمعية الشعبية للنواب في بوركينا فاصو نائبا للرئيس مع ممثلي الأرجنتين، ايسلندا، ايطاليا، تونس، جمهورية كوريا، زامبيا، سلوفينيا، السويد، فنزويلا، الهند، هنغاريا، وانتخب ممثل مصر رئيسا.

وتشترك الأمم المتحدة مع الاتحاد البرلماني الدولي في المبادئ والأهداف. وبالتالي في مجالات الأنشطة والاهتمام. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز التعاون الدولي والسلام قد يتطلب قدرا أكبر من المشاورات بين المنظمتين، مما يؤدي الى التنسيق المشترك بين بعض الأنشطة والمساعدات المتبادلة.

ومن شأن الطابع الخاص للاتحاد البرلماني الدولي أن يتيح إقامة علاقة خاصة مع الأمم المتحدة، فالمنظمتان يمكنهما، على الصعيد الدولي، أن يشكلا رابطة بين الحكومات والبرلمانات. واذا كان لتلك العلاقة أن تثمر فعلينا أن نتصور إطار ملائما لدعم التعاون وتقويته الى أقصى حد من خلال المشاركة.

وختاما، أود أن أوضح أنه لا يخامرني شك في أن الأمم المتحدة ستضطلع بما يلزم في هذا المسعى.

السيد يانيس - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تشكل البرلمانات مؤسسات أساسية في الحياة السياسية للدول. فهي توجه اشتراك الشعوب في حكومات الدول. والبرلمانات تتجاوز الإطار الوطني البحت فتهتم بالشؤون الدولية وتشترك فيها بشتى الطرق، ومن بينها طريق هام جدا هو اشتراكها في الاتحاد البرلماني الدولي.

والاتحاد البرلماني الدولي مؤسسة فريدة في الحياة الدولية، فهو المنظمة العالمية التي تجمعت فيها البرلمانات الوطنية لأكثر من مائة عام لتجري الحوار فيما بينها. وليس بوسعنا أن نتجاهل وجود الاتحاد وأنشطته التي يتزايد تنوعها وكثافتها في المرحلة الحالية من إصلاح الأمم المتحدة.

والدبلوماسية المتعددة الأطراف، التي تدعى أيضا الدبلوماسية البرلمانية، تستعير من التقاليد البرلمانية الاجراءات والقواعد والمصطلحات وأساليب التفكير والعمل التي تعكس أداء الديمقراطية. والاختلاف في إطار مبادئ حرية الرأي والتعبير واحترام آراء الآخرين ووجهات نظرهم يضيف الى العلاقات الدولية عنصرا ديمقراطيا لا مثيل له. وهذا هو السياق الذي أنشئت فيه الأمم المتحدة وتطورت بصفتها محفلا للحوار ومركزا للتعاون على الصعيد العالمي.

والدبلوماسية المتعددة الأطراف، وهي أداة للعلاقات الدولية في مجتمع عالمي نأمل أن يصبح أكثر انفتاحا ومساواة وديمقراطية، يجب أيضا أن تأخذ في اعتبارها على نحو أكبر صوت برلمانات الدول التي هي تجسيد للتمثيل الشعبي.

وفي ضوء هذا التوازي بين الحياة البرلمانية على الصعيد الوطني ومناقشة المسائل ذات الأهمية العالمية في محفل الأمم المتحدة، يجب أن يكون واضحا أنه يجري بالفعل الاتصال والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

وأهمية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي تم تأكيدها مؤخرا في تقرير الأمين العام (A/50/332) المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة"، الذي جاء فيه أن "الاتحاد البرلماني الدولي شريك مناسب بصفة خاصة للأمم المتحدة في هذا الصدد. فقد دأب منذ بدايته في عام ١٨٨٩، على المشاركة بنشاط في ميدان إرساء الديمقراطية، وتشجيع إنشاء مؤسسات ممثلة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتمثيل الأقليات والدفاع عن حقوق الإنسان". (A/50/332، الفقرة ٨٥)

وفي الإعلان الختامي الذي أصدره الاتحاد البرلماني الدولي في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في قاعة الجمعية العامة هذه، باعتباره جزءا من الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، تعهد الاتحاد بالاضطلاع بدوره في مهمة تحويل المثل الأعلى للأمم المتحدة الى واقع. كما التزم الاتحاد بالمساعدة على إثبات أن بوسع الأمم المتحدة أن تنجح في التغلب على التحديات التي تواجهها الشعوب على عتبة القرن الحادي والعشرين.

وبمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة اتخذ أيضا مجلس النواب في بلدي في جلسته العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قرارا بعنوان "تحديات جديدة وإصلاحات مؤسسية في الأمم المتحدة". ويشير هذا القرار بالتحديد، بين أمور أخرى الى آفاق التعاون

التي تنفتح الآن بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، مؤكدا الرغبة في أن يمد الاتحاد الأمم المتحدة بالدعم السياسي اللازم في مجالات توطيد الديمقراطية، وحقوق الانسان، وحفظ السلام.

وعلاقات الحوار والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي موجودة بالفعل، إلا أن وفد بلدي يرى وجوب تنظيم تلك العلاقات وتعزيزها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

ووفد بلدي، بصفته أحد مقدمي مشروع القرار A/50/L.20 الذي عرضه ممثل مصر، يعتقد أننا باعتماد هذا النص، نتخذ خطوة كبرى الى الأمام في مجال تحسين العلاقات المثمرة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ولا شك في أنه سيكون من المفيد جدا للأمم المتحدة أن تحتفظ بعلاقات أقوى في مجالي الحوار والتعاون مع المنظمة التي تجمع بين البرلمانات الوطنية، في الوقت الذي يمكن فيه للاتحاد البرلماني الدولي أن يطور أنشطته بالتنسيق مع أنشطة الأمم المتحدة في المجالات التي تحظى باهتمامها المشترك.

ويمكن لهذا التعاون أن يتخذ أشكالا متنوعة، ويمكننا أن نؤكد أن من بين هذه الأشكال النهوض بالديمقراطية، وتقديم المساعدة الانتخابية، وحماية حقوق الإنسان، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب.

لذلك، يبدو أن الوقت قد حان لكي ينبثق، من التفاهم الحالي بين المنظمتين وعي متبادل أفضل، وتعاون أكبر، ومزيد من التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ونحن متأكدون بأن مشروع القرار هذا سيمهد السبيل الى ذلك التعاون المعزز بين المؤسستين، ولذا فإننا نوصي به الجمعية العامة، التي نأمل في أن تعتمده بتوافق آراء.

السيد سيسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أعلن بادئ ذي بدء أن وفد السنغال يؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل مصر لدى توليه عرض مشروع القرار المطروح أمام الجمعية العامة نيابة عن جميع مقدميه بما فيهم السنغال.

وباعتمادنا مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي" فإننا نعزز بالتأكيد التعاون الدولي والتضامن الإنساني، اللذين يعتبر بلدي السنغال من المؤيدين المتحمسين لهما.

إن الاتحاد البرلماني الدولي، الذي تأسس قبل أكثر من قرن مضى كمنظمة عالمية للبرلمانات الوطنية، كان أول محفل دائم للمفاوضات السياسية المتعددة الأطراف. وقد أسهم اسهاما جليلا في النهوض بالديمقراطية النيابية في أنحاء العالم. وفي هذا الوقت الذي تصبح فيه المسيرة صوب إرساء الديمقراطية ضرورية بشكل متزايد لتحقيق السلام والتنمية، نجد لحسن الطالع أن الاتحاد البرلماني الدولي - الذي هو طليعة النضال من أجل المثل الأعلى الديمقراطي - يرسي علاقة خاصة مع الأمم المتحدة.

وينبغي ألا ننسى أن الأمم المتحدة أنشئت قبل نصف قرن على أساس رؤية لعالم يقوم، حسبما يشير الميثاق، على المثل العليا للديمقراطية: السلام، والحرية، والعدالة، وترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ومن حسن الطالع تماما، أن توطيد الديمقراطية أصبح منذ بضع سنين من الأعمال الرئيسية للأمم المتحدة وهي تضطلع بشتى مهامها في سبيل صون السلام والنهوض بالتنمية المستدامة.

وهذا هو السبب الذي يجعلنا مقتنعين بأننا لدى قيامنا بوضع إطار عمل مبتكر للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، فإن مشروع القرار المعروض علينا يتيح لنا الوسيلة اللازمة لإقامة حوار مثمر مع ممثلي برلماناتنا باعتبارها مؤسسات تستمد منها الدول سلطتها. لذا فإننا ندرك دورها الأساسي في تنفيذ القرارات التي نتخذها في هذا المحفل.

وفي الوقت الذي تبدأ فيه الأمم المتحدة عملية إصلاح واسعة تستهدف تحقيق المزيد من الديمقراطية في عمل أجهزتها الرئيسية، والتعبير على نحو أفضل عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فمن حسن الحظ أن في مقدورنا أن نقيم علاقات أوثق مع ممثلي مجالسنا التشريعية.

إن مشروع القرار هذا، الذي نوصي باعتماده، يعطي ولاية للأمين العام يفوضه فيها، كما أشار زميلي ممثل مصر صباح اليوم، بأن يحدد إطارا جديدا ومناسبا، نأمل في أن يصبح أساسا جديدا في وضع هيكل دينامي يتناسب مع التعاون المثمر المحتمل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

وينبغي أن يمتد إطار التعاون هذا ليس فقط الى مسألتي المشاورات والتنسيق، بل أيضا الى منح مركز للاتحاد البرلماني الدولي يسمح له بالتمثيل والمشاركة

الفعالين بأشكال ملائمة في أنشطة شتى هيئات الأمم المتحدة ولإقامة تعاون أوثق بين المنظمتين في المجالات موضع الاهتمام المشترك، خاصة المجالات التي اكتسب فيها الاتحاد البرلماني الدولي كفاءة معترفا بها وهي: الديمقراطية النيابية، وحقوق الإنسان، ومركز المرأة، والتنمية المستدامة.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن إيطاليا، بوصفها من مقدمي مشروع القرار المعروض علينا، تود أن تعبر عن تأييدها القوي والمبني على الاقتناع لهذه الوثيقة، التي تضع إطارا ملائما طال انتظاره لزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ونحن ممتنون بصفة خاصة للممثل الدائم لمصر السيد نبيل العربي على عرضه الواضح والشامل والرصين لمشروع القرار هذا. ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة ستعتمده بتوافق الآراء.

إن الاتحاد البرلماني الدولي منظمة للبرلمانات الوطنية. وهو يضم حاليا ١٣٥ عضوا ينتمون الى كل منطقة جغرافية في العالم. والبرلمانات هي أسمى تعبير عن المثل العليا للديمقراطية داخل بناء الدولة. وتمثل البرلمانات الشعوب، وإرادتها هي إرادة الشعوب. والبرلمانات مطالبة بأداء مهام أساسية ليس فقط في المجال الداخلي، بل أيضا في المسائل الدولية. وهي تعتمد القوانين وتمارس الرقابة على الحكومات. وهي التي تأذن بالتصديق على المعاهدات، وتنفيذ القانون الدولي، وتحديد سياسة الدول فيما يتعلق بالمنظمات الدولية. واليوم، نجد في عالمنا المعاصر - الذي تتسم فيه الدول بالترابط أكثر من الاستقلال - أن البرلمانات مدعوة الى الاضطلاع بدور لم يسبق له مثيل في التعاون الدولي.

ومنذ إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي قبل أكثر من قرن مضى، فإنه يساهم مساهمة كبيرة في التعاون الدولي - وتستهدف أعماله تحقيق أهداف شتى - خاصة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتحقيق الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان في أنحاء العالم. ولقد شجع عمليات الانتخابات الحرة وإقامة المؤسسات الديمقراطية، وعزز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ودعم حماية الأقليات. وبعبارة أخرى، عمل الاتحاد بشكل مستمر من أجل تأكيد المثل العليا والسعي الى تحقيق أهداف المجتمع الدولي الحديث.

وبالتالي، فمن المناسب تماما - ومن الطبيعي، وأكرر هنا الكلمات التي استعملها مؤخرا الأمين العام - أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي اليوم في طليعة النضال الذي تخوضه المؤسسات الدولية من أجل تحقيق التطلعات الجديدة الى الحرية والديمقراطية لدى الكثير من الشعوب والأمم.

وقد وصف الأمين العام السيد بطرس بطرس غالى، الاتحاد البرلماني الدولي بأنه شريك متميز للأمم المتحدة في الجهود الرامية الى تأكيد الديمقراطية في مختلف الأنشطة المتعلقة بالسلام والتنمية. ونحن نشاطره هذا الرأي ونعتقد أنه بغية التطوير الكامل لهذه المشاركة، لابد من توفير أساس كاف وفقا لأحكام مشروع القرار الذي ننظر فيه الآن. وسيكون لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي فائدة بالغة لكلتا المؤسستين وهذا من شأنه، أكثر من أي شيء آخر، أن يسهم اسهاما كبيرا في إعادة التأكيد على مقاصد ومبادئ ميثاقنا، وتنفيذها ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين.

السيد بيريز - أوترمين (أوروغواى) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تشبه الجمعية العامة في أحيان كثيرة ببرلمان عالمي، على أساس الخصائص التي تشارك فيها الهيئات البرلمانية الدولية، من حيث الطبيعة التمثيلية لأعضائها، وتناولها للموضوعات الأكثر أهمية بالنسبة لمجتمعاتها عن طريق المناقشة والعمل التشريعي. ومعظم هذه الخصائص توجد حقا في أعمال الجمعية العامة.

ودون أية محاولة للتسوية بين جهازين يتبعان أساسا نظامين سياسيين مختلفين، لا يسعنا إلا أن نتأمل في المعاني التي يتضمنها تعبير "البرلمان العالمي" خلال هذه السنة بالذات، التي نحتفل فيها بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

وفي يوم الجمعة ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، اختتمت الدورة الاستثنائية لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي، التي افتتح أعمالها في مقر الأمم المتحدة، الأمين العام السيد بطرس بطرس غالى، بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي هذه المناسبة اعتمد مجلس الاتحاد البرلماني الدولي إعلانا بعنوان "الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين" تضمن تحليلا دقيقا وهاما للتحديات التي ستواجهها الأمم المتحدة في الألفية المقبلة: مشاكل السلم والأمن الدوليين؛ التنمية المستدامة؛ حقوق الإنسان والديمقراطية؛ بالإضافة الى الخيارات المتعددة لزيادة دينامية التعاون الدولي بشتى أشكاله.

ويجب على الدول الأعضاء أن تتصدى لهذه التحديات التي تواجه الأمم المتحدة.

والبرلمان من ناحيته يعتبر أحد عناصر السلطة الأساسية للدولة. وتشمل القرارات البرلمانية جميع مجالات عمل الحكومة تقريبا. وتتصل غالبا بالعلاقات الدولية، وفي بعض الأحيان ترتبط ارتباطا مباشرا بعمل الأمم المتحدة.

وتعزيز التعاون بين هذه المؤسسات البرلمانية والأمم المتحدة سيسمح للقرارات البرلمانية أن تدعم أنشطة المنظمة وبالتالي يسمح بتمثيل الدول على نحو واسع في أعمال الأمم المتحدة. ومن شأن زيادة التعاون في هذا المجال أن تتيح مواجهة الكثير من هذه التحديات، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتكامل، والتنمية، والتعاون الدولي، والمسائل الإدارية مثل تمويل أنشطة الأمم المتحدة، في ظروف مثلى، كما أنه سيفتح قنوات للاتصال بين الأمم المتحدة والهيئات البرلمانية الوطنية.

وفي سياستنا الخارجية تتبع أوروغواى ما نفضل أن نسميه "السياسة الخارجية للدولة" الذي يعني الاتصال المستمر المتطور بين الفرعين التنفيذي والتشريعي حتى تحصل أنشطتنا الدولية على أوسع قدر ممكن من التأييد من جانب ممثلينا الوطنيين.

لهذه الأسباب شاركت أوروغواى في تقديم مشروع القرار A/50/L.20.

وتحقيق الديمقراطية في الأمم المتحدة يجب أن يكون الهدف الأساسي لإصلاح المنظمة، وهذا ما ذكرته مرارا الوفود وذكره الأمين العام نفسه. وتؤيد أوروغواى مشروع القرار لأنه يتمشى مع هذه الأهداف. وفائدة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره منظمة واسعة التمثيل، تتسق مع هذا الموقف، كما أن أنشطة الاتحاد تكمل الى حد ما أنشطة الأمم المتحدة.

ومازلنا نحتفل بمرور السنوات الخمسين الأولى على إنشاء المنظمة. وكما ورد في إعلان الاتحاد البرلماني الدولي فإننا نندفع صوب القرن الحادي والعشرين، وتسعى برلمانات الدول الأعضاء الى تحقيق المبادئ الأساسية التي لا يعارضها أحد اليوم، تلك المبادئ التي أعلنتها شعوب الأمم المتحدة بفخر في ميثاقها.

واليوم، يجب أكثر من أي وقت مضى، أن نتمسك بتلك المبادئ في هذه الأوقات الصعبة التي تمر بها المنظمة، وذلك في اتجاهنا نحو أي إصلاح نحاول إجراءه. فالديمقراطية تعني دائما المساواة، المساواة في الحقوق والالتزامات بالنسبة لجميع الدول الأعضاء.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): إنه من دواعي شرف الوفد الشيلي أن يشارك في تقديم مشروع قرار يضفي الطابع المؤسسي على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. لقد قررنا أن نفعل ذلك لأن شيلي تؤمن إيمانا جازما بقيمة الديمقراطية كحجر أساس للسلام والتعايش الدولي، والبرلمان بالذات هو جوهر أي نظام ديمقراطي.

إن تعزيز الديمقراطية هو أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة التي ترى أن الديمقراطية هي أساس السلم والأمن والتنمية بالنسبة للشعوب. ومن هنا فإن إبرام اتفاق للتعاون بين المنظمتين خطوة طبيعية.

لقد وهبت البرلمانات الوطنية الحياة للأمم المتحدة عندما أقرت الميثاق، وبذلك جعلت ما تهدف إليه من سلم وتعاون قانونا محليا للبلدان الأعضاء.

والأمم المتحدة اليوم محفل دولي - ليس فقط للدول ذات السيادة وإنما أصبحت مفتوحة بشكل متزايد أمام المنظمات غير الحكومية وسائر الأشكال الأخرى التي تمثل المجتمع المدني. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون للاتحاد البرلماني الدولي، بشكل خاص، قناة خاصة للمشاركة في عمل الأمم المتحدة. ويتسق ذلك مع كونه مؤسسة تمثل برلمانات العامل، والتي لها بدورها سمة خاصة بتجسيدها من الناحية الدستورية لسلطات الدول.

وهناك مجالات شتى يمكن أن يتشكل فيها هذا التعاون؛ وإحصاء هذه المجالات يشمل كل جانب من أنشطة الأمم المتحدة تقريبا، إلا أن هناك مجالا أكبر بكثير من أن يوجز: ألا وهو تعزيز المثل الديمقراطية.

ولكل هذه الأسباب، يثق وفدي بأن الجمعية العامة ستعتمد اليوم مشروع القرار المعروض عليها على نحو يؤكد تمسكها بقضية الديمقراطية في العالم، في هذه السنة التي تتواكب مع الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر جمهورية كوريا، بصفتها من مقدمي مشروع القرار A/50/L.20، أن تشارك في المناقشة التي تجرى اليوم بشأن البند ١٥٠ من جدول الأعمال والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". ويؤمن وفدي إيمانا راسخا بأن تعزيز هذه العلاقة التعاونية سيكون لها تأثير مفيد على الأمم المتحدة.

ولا يمكن إنجاز أهداف الأمم المتحدة إلا إذا شاركت شعوب العالم بنشاط، وبروح من الالتزام والتفاني، في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق السلم والاستقرار. لذلك، ينبغي تعزيز أنشطة المنظمة العالمية، ليس فقط بالإرادة السياسية والآراء من قبل الحكومات وإنما من قبل المواطنين الأفراد أيضا. وينبغي، من أجل إيجاد صلة أوثق فيما بين عامة الجمهور والأمم المتحدة، أن يحظى تدعيم التعاون ما بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، على نحو ما هو وارد في مشروع القرار A/50/L.20، بالتأييد والتشجيع دونما تحفظ.

إن الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منظمة تمثل شعوب العالم، كان ممن جاهدوا لصنع السلم ودعوا إلى تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وللاتحاد دور حاسم يقوم به في النهوض بأهداف الأمم المتحدة لا سيما وأن أعضاءه يعملون على إثراء المهمة المتعلقة بتعزيز عالمية الديمقراطية بتجاربهم وخبراتهم الضخمة. إن نشر الديمقراطية يعد الآن أداة أساسية لتدعيم أنشطة الأمم المتحدة في خدمة المجتمع الدولي.

كما أن الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منظمة دولية، يقوم بدور حيوي في تدعيم التفاهم والتعاون بين الدول، فيساهم بذلك في السلام العالمي. وبالنظر إلى الاتجاهات الراهنة للنعرات القومية والانعزالية المتطرفة، والتي عادت تطفو على السطح في بعض أجزاء من العالم للأسف. ينبغي للاتحاد أن يقوم بدور قيادي في إعادة تجديد التزام المجتمع الدولي بالتعاون المتعدد الأطراف. كما يستطيع الاتحاد أن يقدم إسهاما قيما عن طريق تعزيز الاتصالات الإنسانية بين أعضاء شتى البرلمانات وتوحيد كلمتهم في السعي من أجل تحقيق الطموحات المشتركة في السلم والرخاء الدوليين، على نحو ما هو متجسد في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المعروف جيدا أن الاتحاد البرلماني الدولي له تأثير فعّال في النهوض بأعمال الأمم المتحدة وتنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني من خلال أنشطته التشريعية. والبرلمانات الوطنية أداة أساسية في التصديق على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية واعتماد القوانين التي تنفذ قرارات الدول المتخذة على الصعيد الدولي، ورصد الأعمال الحكومية وإقرار ميزانيات الدول، الأمر الذي يتعلق بالاشتراكات التي تدفع لمنظمات دولية مثل الأمم المتحدة.

ويمكن من خلال تلك الأعمال أن تمد الدول دعمها السياسي إلى الأمم المتحدة في كافة الميادين، بما في ذلك عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات التي تتخذها البرلمانات ذات أهمية حاسمة بالنسبة لزيادة الوعي العام بالأهداف والمبادئ النبيلة التي تسعى من أجلها الأمم المتحدة، وبالنسبة لتشكيل التأييد الشعبي للأمم المتحدة. ونظرا لأن توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي سيعمل بدرجة كبيرة على تيسير عملهما وتعزيز كل منهما لعمل الآخر، فإننا نأمل بأن يحتوي اتفاق التعاون المقبل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على أحكام بشأن التشاور مع الاتحاد ومشاركته النشطة في العمل السياسي للأمم المتحدة، وزيادة التعاون بين الهيئتين في ميادين الديمقراطية التمثيلية وحقوق الإنسان ووضع المرأة والتنمية المستدامة، وهي الميادين التي استطاع الاتحاد أن ينمّي فيها خبرته وتفوقه.

وتؤيد جمهورية كوريا، لهذه الأسباب، تأييدا تاما وضع إطار جديد للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي حسبما يتجلى في مشروع القرار A/50/L.20، كما تؤيد اعتماد مشروع القرار بدون تصويت، إننا نعتقد أن مشروع القرار يتسق مع الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع العالمي لإعادة تشكيل الأمم المتحدة بحيث تستطيع أن تواجه فرص القرن الحادي والعشرين وتحدياته بشكل أفضل.

السيد بوخشينا (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن من دواعي سروري البالغ أن أتكلم اليوم عن بند جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي".

إن إضفاء الطابع المؤسسي على الصلات بين منظمتنا العالمية ومنظمة تمثل القادة المنتخبين لشتى شعوب العالم يعد في المقام الأول تحية موجهة إلى

مؤسسة مهيبة أنشئت منذ أكثر من قرن مضى. ولم تمر هذه المؤسسة بتقلبات زماننا فقط، وإنما عملت، قبل كل شيء، على توطيد أسسها وزيادة نفوذها بالجمع بين ممثلي القادة المنتخبين لجميع الدول الأعضاء تقريبا. وإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي هو اعتراف بالدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسة، من خلال القادة المنتخبين للشعوب، في تعزيز المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة، والتقريب ما بين الدول وزيادة التفاهم بين الشعوب وتوطيد الديمقراطية على صعيد الدولة.

إن التعاون الذي نأمل أن يقام بين المنظمتين لا يمكن إلا أن يكون مفيدا ويخدم مصالح أممنا. والاتحاد البرلماني الدولي، بما له من رسالة تمثيلية وديمقراطية، سوف يأتي بذلك بوجهة نظر جديدة لأنشطة منظمتنا، ويعمل على إثراء مناقشاتنا وتوسيع آفاق التفكير العالمي في نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى بيان من السيد بطرس بطرس غالى بمناسبة الدورة الاستثنائية لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي، التي عقدت في نيويورك في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥.

فقد دعا الأمين العام في بيانه إلى إنشاء علاقات خاصة ومشاركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، حتى يمكن أن يرتبط الاتحاد البرلماني الدولي ارتباطا أوثق بعمل الأمم المتحدة. ومضى الأمين العام قائلا:

"إنكم عنصر حيوي في تمثيل العالم ولذا فمن المهم أن تؤدوا دوركم كاملا في إطار المنظمة العالمية". (SG/SM/5711)

إن تنشيط التعاون الذي نادى به الأمين العام هو أمر مستصوب بصفة خاصة لأنه سوف يمكن الأمم المتحدة من أن تتبين ما لشعوب كوكبنا من مشاكل واهتمامات وكذلك تطلعاتهم إلى تنمية مستدامة محورها البشر أنفسهم، وذلك من خلال رؤية جديدة - هي رؤية البرلمانيين.

وأود أن أنوه بأن العلاقات التي يجب إقامتها بين منظمتنا العالمية وبين الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منظمة تمثيلية، إنما تتمشى والإصلاحات التي تقوم بها الآن الأمم المتحدة والتي من أهدافها تحقيق شفافية أفضل وفاعلية أكبر.

ومن شأن الصلات الوثيقة التي ترغب الأمم المتحدة في إقامتها مع مؤسسات أخرى مثل الاتحاد البرلماني الدولي، أن تشرك تلك الهيئات بطريقة أكثر تحديدا في أنشطة التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

وما من شك أن الاتحاد البرلماني الدولي، الذي ينتمي أعضاؤه إلى القارات الخمس، مع كل ما ينطوي ذلك عليه من ثروة ثقافية وبشرية، والذي يمثل شعوبا من الجنوب ومن الشمال، سوف يسهم إسهاما نشطا في إحياء التعاون الدولي.

السيد ماتو ذيوسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إني إذ أعرب عن تأييد وفدي لمشروع القرار عن "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي" أود أن أشير إلى أن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار المذكور سيكون له أهمية خاصة في سنة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

ونظرا لأن النظام البرلماني هو حجر الزاوية في الديمقراطية فإن تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي سيثبت، بالتأكيد، أنه أداة تساعد على تحقيق الأهداف الرئيسية لمنظمتنا.

إن وفدي مقتنع بأن الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يضطلع بدور واف في نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومن شأنه توسيع إمكانيات التعبير المتبادل عن الآراء في محافل الأمم المتحدة - التي هي المنظمة العالمية للحكومات - والاتحاد البرلماني الدولي - الذي هو المنظمة العالمية للبرلمانات - أن يساعد في المقام الأول على تداول الآراء بينهما، وكذلك أن يسهم في تفهم أفضل للتغيرات التي تحدث في مختلف البلدان والمناطق.

وينبغي أن تقوم العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ليس فقط على المبادئ والأهداف التي تتقاسمها المنظمتان، بل كذلك على إدراك أن برامج الأمم المتحدة يصعب إنجازها بكفاءة دون الدعم الكامل والتفهم التام من برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد، خصوصا في ضوء النمو الملحوظ للمؤسسات التمثيلية، أن هناك حاجة إلى إقامة أسس كافية لتحسين التعاون بين ممثلي البرلمانات والحكومات. وينبغي لإطار هذا التعاون أن يمكنهم من تبادل المعلومات عن أنشطتهم. وأن يتيح أيضا إجراء مشاورات متبادلة بينهما وتعاونهما في تحقيق برامج ملموسة.

ويمكن أن يشمل نطاق التعاون الممكن بين المنظمتين بصفة خاصة المجالات التي تتركز عليها أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، مثل الديمقراطية التمثيلية وحقوق الإنسان ووضع المرأة والتنمية المستدامة.

ونحن نعتقد أن الأنشطة التي تبذلها المنظمتان والتي تستهدف تعزيز السلم والتعاون الدولي، يمكن تنسيقها من خلال مشاورات أكثر تواترا، بما في ذلك مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في المناقشات التي تجري في مختلف مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة. ونعتقد أيضا أنه في سبيل تسهيل التعاون بينهما ينبغي تقرير ما يلزم في سبيل إيجاد تبادل كاف للمعلومات والوثائق بين المنظمتين.

وختاما أود أن أعرب مرة أخرى عن موافقة الوفد البولندي على فكرة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ولهذا السبب انضم الوفد إلى مقدمي مشروع القرار، الذي يهدف إلى تكليف الأمين العام بإعداد وإبرام اتفاق يكون من شأنه إيجاد إطار جديد وتدعو الحاجة إليه للتعاون بين المنظمتين.

إن بولندا ما فتئت مقتنعة بأن إقامة علاقة أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أمر مفيد لكلتا المنظمتين. وسيكون من شأنه أن يساعدهما على تحقيق أهدافهما وأن يزود البلدان التي هي بصدد بناء أو إعادة بناء أنظمتها السياسية، بفرصة إضافية للنظر في تجربة الديمقراطيات البرلمانية، أن يجعل تلك الديمقراطيات أشد إدراكا لما لشركائها من مشاكل واحتياجات وتطلعات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا توا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول هذا البند.

وأود إبلاغكم أنه منذ عرض هذا البند، طلبت البلدان الآتية إضافة أسمائها إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/50/L.20: الارجنتين، بنما، بنن، فانواتو، قبرص، نيبال، نيكاراغوا.

الآنسة فيرتيكليغي (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أضيف اسم تركيا إلى قائمة المشتركين في تقديم مشروع القرار المعروض علينا. وقد طلبت ذلك قبل أن نناقش هذا البند في الجمعية العامة.

السيد عبد العزيز (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن أننا قبل عرض مشروع القرار، كنا قد أُبلغنا أن إيرلندا وتركيا وغابون وكرواتيا قد أصبحت من بين المشتركين في تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى البلدان التي ذكرت للتو.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.20.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.20؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.20 (القرار ٥٠/١٥).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أدلي ببيان بشأن برنامج عمل الجمعية العامة.

أود أن أبلغ الأعضاء أن البند ٤٦ من جدول الأعمال "تقديم المساعدة في إزالة الألغام" الذي كان من المقرر النظر فيه صباح الأربعاء ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ستنظر فيه الجمعية العامة بعد ظهر يوم الأربعاء ٦ كانون الأول/ديسمبر.

وستنظر الجمعية العامة صباح يوم الأربعاء ٦ كانون الأول/ديسمبر في البند ١٨ من جدول الأعمال "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" وفي تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، وكما أعلن سابقا في البند ٢١ من جدول الأعمال "جامعة السلم".

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥